رأي القدس

دول الخليج وطلبات كوندوليزا

■ احسن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي صنعا عندما رفضوا مطالب السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية الرامية الى جرهم الى مواجهة عسكرية مع ايران، واكدوا في الوقت نفسه على ضرورة ايجاد «حل سلمي» للازمة الامريكية ـ الايرانية الحالية المتعلقة بالبرامج النووية الايرانية.

فمن الواضح ان الادارة الامريكية الحالية تعيش ازمة حقيقية في المنطقة بسبب سياساتها الفاشلة المتخبطة في العراق، وتريد فتح جبهة جديدة مع ايران تحول من خلالها الانظار عن الاوضاع المتردية في العراق، وتريد من دول الخليج ان تكون نقطة الانطلاق والتمويل.

البرنامج النووي الايراني يشكل مصدر قلق لدول الخليج دون اي جدال، لان امتلاك ايران لاسلحة نووية سيجعلها القوة العظمى المهيمنة في المنطقة، علاوة على كونه سيطلق سباق التسلح النووي. ولكن الولايات المتحدة الامريكية تتحمل مسؤولية الخلل الحالي في ميزان القوى والناجم عن احتلالها العراق، وتحويله الى دولة فاشلة تعمها الفوضى الدموية والحرب الطائفية الاهلية.

العراق كان عامل التوازن الاقليمي الرئيسي في المنطقة، والحصن المنيع في طمأنة دول الخليج الصغيرة. الان انهار هذا الحصن وباتت المنطقة مكشوفة بالكامل، ومحور صراع تنافسي بين الولايات المتحدة من ناحية وايران من ناحية اخرى.

دول الخليج باتت في موقف حرج، وتقف امام خيارات صعبة للغاية. فدعمها للولايات المتحدة في اي حرب مقبلة ضد ايران، سيؤدي الى تعرضها لخطر اي انتقام عسكري ايراني، فايران تملك صواريخ بعيدة المدى وصناعة عسكرية متقدمة، وتستطيع اغلاق مضيق هرمز ومنع تصدير 16 مليون برميل من نفط الخليج الى العالم الخارجي. كما تستطيع ايران لما لها من تواجد بشري ضخم في الدول الخليجية نفسها من خلق قلاقل واضطرابات تهدد الامن الداخلي لهذه الدول.

اما خيار عدم تقديم الدعم لامريكا، والوقوف على الحياد، فربما يكون مكلفا للغاية ايضا، علاوة على كونه غير ممكن. فدول الخليج في معظمها وقعت اتفاقات دفاعية مع واشنطن بعد غزو الكويت، وهذه الاتفاقات ملزمة وليست في اتجاه واحد فقط، اي الاستفادة من الحماية الامريكية، ودون مساعدة واشنطن اذا دعت الحاجة الاستراتيجية لمثل هذه المساعدة.

انه وضع صعب بكل المقاييس، وكأن قدر حكومات دول الخليج الاستمرار في تمويل الحروب وتحمل اعبائها النفسية والامنية. ففي العقود الثلاثة الماضية، مولت هذه الحكومات ست حروب على الاقل، في افغانستان لاخراج القوات السوفييتية في مطلع الثمانينات، ثم الحرب العراقية ـ الايرانية في الوقت نفسه، وبعد ذلك حرب اخراج القوات العراقية من الكويت، ثم الحرب على الارهاب في افغانستان، واخيرا حرب احتلال العراق التي ما زالت مستمرة.

بات ممنوعا على دول الخليج ان تلتقط انفاسها، وان تنعم بثرواتها، بسبب هذه السياسات الامريكية الحمقاء. فالادارة الامريكية الحالية والادارات السابقة ترى في هذه الدول بنكا مركزيا لتمويل الحروب الامريكية في المنطقة، وربما في بعض انحاء العالم الاخرى، مثلما فعلت السعودية عندما مولت جماعة الكونترا ضد النظام التقدمي المعادي لواشنطن في نيكاراغوا.

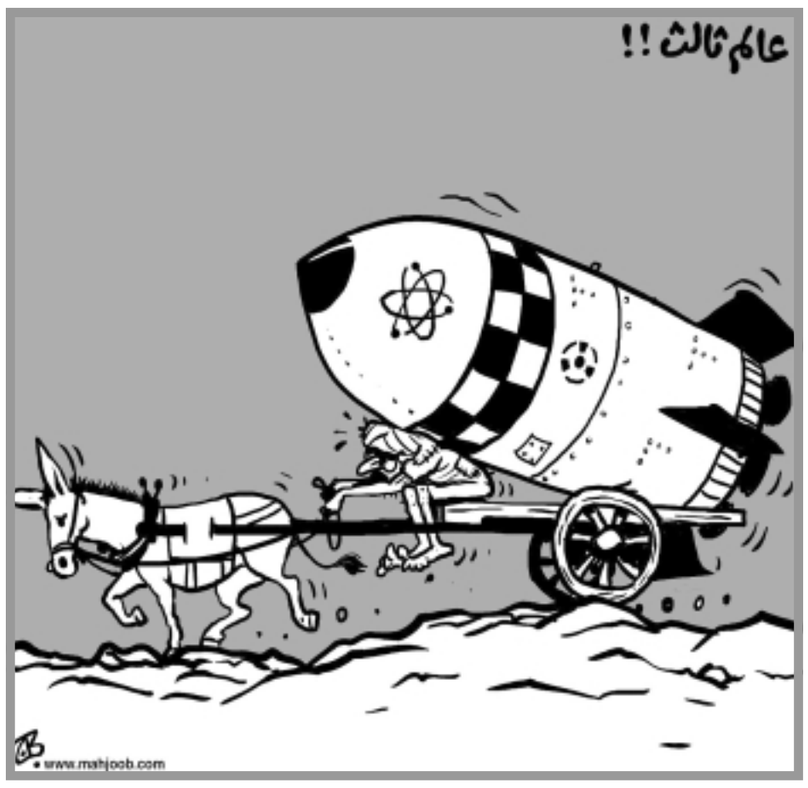

امريكا وفضيلة الاعتراف

د. يحيى العريضي

■ العولمة واقتصاد السوق والرؤية الأمريكية المتفردة للعالم وفق نظرية التفويض الإلهي هي أركان السياسة الأمريكية ومعالمها المعلنة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وتسعى حثيثا لتصديرها، بل لفرضها على العالم تثبت اليوم فشلها وارتدادها بكل ما يعنيه الفشل وبكل ما تحمله خيبة الارتداد.

ينعكس هذا الفشل واضحا في التعقيدات التي أفرزتها هذه السياسة على مجرى الأحداث في بقاع مختلفة من العالم تمثلت بردود الفعل الدينية المتطرفة واليسارية المتحدية التي باتت تتوالد على اطراف حدودها الجغرافية وتعلن رفضها لها وتحديها لجبروتها وقوتها واستكبارها.

في العراق بدأت هذه السياسة غرقها في وحول العنف والتطرف والانقسام الذي جاء معها باسم دعوات الديمقراطية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك من دعوات لا تحمل سوى ألفاظها ومآسي اضدادها.

ولم تحقق القضية الفلسطينية من تبعات هذه السياسة سوى التراجعات التي حدت بالجماهير الفلسطينية الى انتخاب منظمة «حماس» المتبنية للكفاح المسلح لقيادته في هذه المرحلة بعد أن كان يأمل في استرجاع حقوقه أو بعضها عن طريق المفاوضات والاستحقاقات المشروعة.

وحماس بحد ذاتها تمثل رفضا ضمنيا لسياسة هذه الإدارة التي بدورها توصم حماس بالإرهاب رغم شعبيتها وشرعيتها الانتخابية.

وبسبب تخبط سياسة هذه الادارة وحملتها السافرة على سورية واتهاماتها الباطلة وتدخلاتها غير المشروعة في لبنان تسببت في خلق أجواء مضطربة ومناخات تحاول من خلالها عرقلة عجلة الاصلاح في سورية والعودة بلبنان إلى أجواء الاحتراب الديني والطائفي بعد عقود من الاستقرار المثمر والتقدم المزدهر.

هكذا هي تداعيات هذه السياسة في الشرق الأوسط الذي توالت عليه نعوتها «كبيرا» و«صغيرا» و«قديما» و«جديدا» دون اعتبار لقيم المنطقة الراسخة ومبادئ أهلها وحقهم بخيارات حريتهم واستقلالهم.

أما مردودات هذه السياسة على حدود الولايات المتحدة الجنوبية التي لم يكن لها قبل اتباع هذه السياسة من أعداء تاريخيين في هذه القارة سوى جزيرة «كوبا» الصغيرة التي تقع على بعد تسعين ميلا من سواحلها، فقد انضم إلى كوبا اليوم عدد من بلدان المنطقة التي أصبحت تشكل محورا رافضا ومتحديا لمفاهيم «العولمة» الأمريكية وما تحمله من أهداف اقتصادية وتجارية وسياسية.

فهذا هو الرئيس الفنزويلي هيوغو شافيز يتصدى للإدارة الأمريكية بحركة شعبية عارمة في فنزويلا فاز بمثلها ايفو موراليس في انتخابات الرئاسة في بوليفيا وكذلك حققت ما حققه الاثنان، اليسارية ميشيل باتشليت في تشلي معززة هذا الاتجاه الشعبي الرافض لسياسة الإدارة الأمريكية التي تدين هذه الأطراف أهدافها وتعتبرها سياسة إمبريالية مقنعة لا تخدم إلا حفنة من الأثرياء ولا تزيد بقية شعوب المنطقة والعالم إلا فقرا وتبعية واستغلالا.

وجاء فوز اليساري لويس اياناسيو سلفيا في الانتخابات العامة في البرازيل، التي كانت تعتبرها الإدارة الأمريكية نموذجا لتطبيق مفاهيمها العولمية والاقتصادية، ضربة فاقت توقعات واستنتاجات هذه الإدارة التي وجدت نفسها أمام قيادة برازيلية تقترب اكثر واكثر من القادة اليساريين الرافضين لعولمة الإدارة الأمريكية وأهدافها المعلنة وغير المعلنة في جوارها المباشر والمناطق الأخرى من العالم.

وهكذا اصبح إلى جانب كوبا التي كانت تحمل لوحدها شعار التصدي لسياسة الإدارة الأمريكية دول ذات وزن اقتصادي وبشري مثل فنزويلا والبرازيل وأرغولي وبوليفيا وتشيلي بقيادة زعماء استمدوا شرعيتهم من مواقفهم المناهضة لسياسة الإدارة الأمريكية وتبشيراتها المختلفة.

استطاعت هذه الدول أن تمد يدها للأرجنتين الذي أعلن صندوق النقد الدولي قبل سنوات عن عجز هذا البلد عن تسديد ديونه فاستطاعت الأرجنتين أن تصفي علاقتها بهذا الصندوق بواسطة اقدام هذه الدول على شراء سندات خزينتها التي تجاوزت مليارات الدولارات، وبهذا استطاعت أن تضم الرئيس الأرجنتيني نيستور كريشنر لمحورها المناهض لسياسة الإدارة الأمريكية. وتنتظر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لطمة أخرى في أمريكا اللاتينية في انتخابات الرئاسة في بيرو في نيسان المقبل حيث تشير الاستطلاعات الرأي إلى تقدم اولانتا اومالا الذي يحمل شعارات مماثلة لشعارات قادة دول المحور الجنوبي المعادي لسياسة الإدارة الأمريكية.

وستصل سياسة الإدارة الأمريكية ذروة فشلها في انتخابات الرئاسة المقبلة في المكسيك حيث تؤشر استطلاعات الرأي هناك إلى فوز لوبيز اوبرادور، عمدة العاصمة مكسيكو سيتي على خلفية معارضته اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومطالبته بسيطرة المكسيك على مقدراتها.

إن السياسة التي تتبعها هذه الدول والتي أثمرت عقد اجتماع لمنتدى الفقراء والمعارضين للعولمة الأمريكية في مدينة بورتو اليغري البرازيلية كرد على لقاء المنتدى الاقتصادي في دافوس السويسري في مطلع كل عام، أخذت تتنبأ بتشكيل محور دولي يتجاوز حدود أمريكا اللاتينية إلى بقية دول العالم.

هذا حال امريكا بوش مع امريكا الجنوبية والتي تعتبر الحديقة الخلفية للقوة العظمى الاوحد في عالم اليوم، فهل العلاقة مع اوروبا باحسن حال؟ وهل لا يزال السيد رامس فيلد احد اهم اركان ادارة بوش على رايه بان اوروبا هي تلك القارة العجوز؟ كثير من الامريكيين يريدون علاقات افضل مع اوروبا الامر الذي تعجز ادارة بوش عن توفيره. وهل يعتقد احد ان حال تلك السياسة مع افريقيا او اسيا باحسن حال؟ ولكن تجلي تدهور السياسة الامريكية يبقى على اشده في الشرق الاوسط. فاذا كان هاجس تلك السياسة النفط واسرائيل فهناك الكثير من الدم يطوق عنق النفط وكثير من النار والغضب يحيط باسرائيل وكل ذلك بفضل تلك السياسة.

فهل تقدم إدارة بوش، بعد كل هذه الوقائع على إعلان فشل سياستها «العولمية» والانزواء بشرف في أركان التاريخ الخاوية، أم أنها إدارة فاشلة حتى في تحقيق فضيلة شرف الاعتراف؟

بوش في شبه القارة الهندية: الكيل بمكيال «غوانتانامو الصغرى»

صبحي حديدي *

■ أروناداتي روي، الروائية الهندية البارزة والناشطة الجسورة ذات الحماس الذي لا يكلّ في مناهضة الإمبراطورية العسكرية والإقتصادية والثقافية الأمريكية، عثرت على جيرة طريفة ـ ولكنها بالغة التعبير ـ للرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء زيارته للهند: حديقة حيوانات العاصمة الهندية دلهي! والحكاية أنّ الحكومة الهندية فكرت، أولاً، في استضافة بوش داخل جدران البرلمان الهندي لكي يلقي خطبته البروتوكولية، ثم اكتشفت أنّ عدداً كبيراً من النوّاب سوف يقاطع الجلسة أو سيهتف ضدّ بوش طيلة الخطبة، الأمر الذي سيحرج الحكومة الهندية، كما سيحرج كبرياء سيّد العالم. وهكذا استبدلت الحكومة خيار الخطبة أمام البرلمان بخيار آخر، هو أن يتكلم بوش من داخل أسوار «الحصن الأحمر»، حيث اعتاد رئيس الوزراء الهندي إلقاء خطبه في المناسبات الهامة. لكنّ هذا الخيار الثاني استُبعد دون إبطاء، لأنّ «الحصن الأحمر» يقع في قلب دلهي القديمة حيث تقطن أغلبية ساحقة من المسلمين، وحيث تصبح إجراءات حماية بوش سلسلة كوابيس مفتوحة على كلّ المخاطر. ما الذي يتبقى؟ «القلعة القديمة»، لكي تكتمل المفارقة: أكثر الأماكن أماناً للرئيس الأمريكي، القادم لامتداح الصداقة الهندية، هي القلعة العتيقة التي تعود إلى العصور الوسطى!

وهكذا تعلّق روي: «بما أنّ القلعة القديمة هي، في الآن ذاته، موقع حديقة حيوانات دلهي، فإنّ جمهور بوش سوف يتألف من بضعة مئات من الحيوانات أسيرة الأقفاص، وبضعة كائنات بشرية أسيرة أقفاص بدورها، يُطلق عليها في الهند اسم الشخصيات المرموقة». إنهم في الغالب مجموعة أثرياء يعيشون في بلادنا الفقيرة مثل حيوانات أسيرة، تقهرهم في هذا ثرواتهم الخاصة ذاتها، وبأنفسهم يقفلون على أنفسهم داخل أقفاص من ذهب، ظانّين أنهم بذلك يحتمون من الرعاع والدهماء، أغلبية الشعب التي لم يكفّ الأثرياء عن نهبها طيلة قرون». ما الذي سيحدث إذاً؟ تتساءل روي، ما خلا أنّ بعض طيور السماني سوف تحمد الله لأنّ بوش لم يصطحب معه نائبه ديك شيني، الصيّاد الماهر الذي يصطاد أصحابه!

في أفغانستان كان حظّ بوش أفضل بما لا يُقاس، ليس لأنّ زيارته استغرقت أربع ساعات يتيمات فحسب، بل أساساً لأنه جاء من أرض أمريكية لتهبط طائرته في قاعدة باغرام... وهي بدورها أرض أمريكية افتراضية، وبامتياز عال نابع من حقيقة أنّ لقبها، لكي لا نقول اسمها الثاني، هو «غوانتانامو الصغرى»! ففي هذه القاعدة الجوية أقامت القوّات الأمريكية سجناً سرياً زجّت فيه قرابة 600 من «المحاربين الأعداء»، كما تقول التسمية الأمريكية البهلوانية الخاصة، الهادفة أساساً إلى تفادي استخدام أية مفردات أو اصطلاحات ذات صلة دلالية بمفهوم الأسر أثناء الحروب، وعلى رأسها مصطلح «أسير حرب» بالطبع. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية قد كشفت النقاب، الأسبوع الماضي، عن ذلك السجن السرّي الذي «يثير أسئلة جدّية حول رفض إدارة بوش الإلتزام بالقانون. لقد اختارت غوانتانامو أولاً لأنها منطقة حرّة في ما يخصّ القانون. والآن، بعد أن أقرّت المحكمة العليا أنّ الإدارة خاضعة لمحاسبة قانونية وإنْ محدودة في غوانتانامو، ها هي الإدارة تبحث عن مواقع أخرى لا يُطبّق فيها القانون»، كما يعلّق البروفيسور دافيد كول، أستاذ القانون في جامعة جورجتاون والرجل الأكثر خبرة في الحقوق الدستورية.

شروط الإحتجاز في «غوانتانامو الصغرى» تلك لا تقلّ فظاعة عن تلك السائدة في غوانتانامو الكبرى: إخفاء لوائح السجناء، منع الزيارات نهائياً، السجن في أقفاص من الأسلاك الشائكة بدل الزنازين، النوم على الأرض دون فراش أو غطاء، انعدام المرافق الصحية والاستعاضة عنها بالدلاء، منع أي شكل من أشكال الرياضة والمشي. وتقول ديبورا بيرلستين، مديرة برنامج قانون وأمن الولايات المتحدة في المنظمة الحقوقية Human Rights First، إنّ معتقل باغرام تذكرة صارخة بأنّ الحكومة الأمريكية، وبعد مرور أربع سنوات ونصف على كارثة 11 أيلول (سبتمبر)، تواصل احتجاز ما يقارب 15 ألف مواطن من جنسيات مختلفة، خارج أيّ قانون وشرعة وحقّ، على الإطلاق. طريف إذاً، شرط أن تكون طرافة قاتمة دامية فقط، أن تهبط طائرة الرئيس الأمريكي، داعية تصدير الديمقراطيات وكبير المدافعين عن حقوق الإنسان، في قاعدة باغرام دون سواها، على مبعدة أمتار من «غوانتانامو الصغرى» هذه!

وإذا كان قرابة 100 ألف مواطن هندي قد خرجوا يهتفون ضدّ بوش، «مجرم الحرب» و«القاتل بالجملة» و«الإرهابي الأول» كما قالت اللافتات والهتافات، فإنّ مظاهر الإحتجاج الوحيدة التي سمحت بها أجهزة الرئيس الأفغاني حميد كرزاي كانت البيوت الطينية البائسة الرثة التي حلّقت فوقها حوامة الرئيس الأمريكي. في باحات تلك البيوت، وخلف الصورة الوردية التي رسمها بوش لهذه «الأفغانستان الجديدة»، كانت الحقائق الأخرى تشير إلى التالي، بين وقائع وأرقام أخرى لا تقلّ هولاً: ثلاثة ملايين جائع حسب إحصائيات الأمم المتحدة، و13 % فقط ممّن تتوفّر لديهم مياه الشرب الصحية، ونسبة وفيات في سنّ ما دون الخامسة هي الرابعة الأعلى على مستوى العالم، فضلاً عن عودة الطالبان، وعودة البرقع، وعودة الأفيون، وعودة الجهالة والجاهلية! والأرجح، من جانب آخر، أنّ الإنفجاريْن اللذين وقعا في مرآب سيارات تابع للقنصلية الأمريكية في كراتشي، وتسببا في مقتل خمسة أشخاص وجرح 49، لم يتزامنا مع زيارة بوش إلى المنطقة فحسب، بل كانا أيضاً ثأراً من القصف الجوّي الأمريكي الذي أودى بحياة العديد من الباكستانيين الأبرياء قبل أسابيع قليلة.

غير أنّ المحطة الثالثة في زيارة بوش، أي الباكستان، هي ذروة المفارقة في الواقع، بل يلوح وكأنها لا تُقارن البتة بطرافة ما اكتشفته أروناداتي روي من جيرة بين بوش وحديقة الحيوان: هذا رئيس قوّة عظمى، مصدّر ديمقراطيات معلّبة مسبقة الصنع، يأتي لمباركة جنرال دكتاتور جاء إلى السلطة، ويستمر في الحكم، جرّاء انقلاب عسكري! وهذا رئيس الولايات المتحدة، متعهد ترويج حقوق إنسان كيلت بمكيالين أو بمكاييل عدّة، يطلب من نظام مستبدّ عسكرتاري أن يقضي على «خلايا الإرهاب»! وهذا، ثالثاً، سيّد البيت الابيض الذي لم يتذكر اسم جنرال الباكستان برويز مشرّف ذاته، قبل سنوات معدودات حين كان الثاني قد أنجز انقلابه، وكان الأول مجرّد جورج دبليو بوش... المرشّح الرئاسي!

ونتذكّر، في باب الطرافة، أنّ الجنرال مشرّف عدّل الدستور الباكستاني لكي يناسب، ويشرعن قانونياً، بقاءه في السلطة حتى يشاء الله. لكنّ الطرافة لا تكمن في تعديل الدستور، بل في أنّ مشرّف اختار توقيتاً مذهلاً بالفعل، هو وجود وزير خارجيته في زيارة رسمية إلى واشنطن، بحيث أنّ الجنرال لم يستمهل نفسه بضع ساعات تتيح لوزير خارجيته أن يحفظ ماء الوجه في العاصمة الأمريكية. الطريف، طبعاً، أنّ الوزير كان قادماً إلى واشنطن وهو يحمل وعود التحويل الديمقراطي وعودة العسكر التدريجية إلى الثكنات، لكنّ مشرّف كان أكثر وفاء لروحية الجنرال الذي يحتقر الدبلوماسية، لأنه اختار تعديل الدستور (بما يخلّد وجود العسكر في السلطة، وليس في الثكنات!)، حتى قبل أن تنقضي ساعات على تصريحات كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي السابق، المتفائلة بعودة الديمقراطية إلى الباكستان.

ونتذكّر كذلك، بعيداً عن الطرافة هذه المرّة، أنّ انقلاب مشرّف كان يطوي صفحة في تراث الإنقلابات العسكرية العالمثالثية، ولكن ليس ليغلق كتاب تلك الإنقلابات، بل لكي يفتح صفحة جديدة فيه. فلقد مضى زمن كانت فيه الإنقلابات العسكرية شراكة أمريكية ـ عالمثالثية، يتولى التخطيط لها خبراء أمريكيون في البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية أو البنتاغون، ويمتهن تنفيذها العسكر من مختلف الرتب هنا وهناك في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولقد لاح أنّ هذا الطور الصاخب انطوى مع وضع الحرب الباردة أوزار الشدّ والجذب بين واشنطن وموسكو، وأنّ «أخلاقيات» اقتصاد السوق والليبرالية المعمّمة والمعولمة لم تعد تتسع لمغامرات العسكر، إلاّ في حدود ضيّقة تماماً يكون فيها الجنرال ـ العسكري محطة قصيرة لا بدّ من التوقف عندها قبل مجيء الجنرال ـ المدني.

إنقلاب مشرّف، أواخر 1999، بدا وكأنه يَجُبّ الكثير من تلك «الأخلاقيات»، على نحو بسيط تماماً في تقنيات التخطيط والتنفيذ. لقد كان، أيضاً، بسيطاً أكثر في مفردات «السياسة» التي تكتفي تحرك العسكر، وبسيطاً أكثر فأكثر في ما يخصّ مباغتة المقاربة الجيو ـ إستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في التعامل مع ذلك الشطر الفريد من شبه القارّة الهندية، حيث تمتزج التجربة الديمقراطية بالتجارب النووية، والنزاع الهندي ـ الباكستاني بالنزاعات الإثنية والدينية والثقافية.

والحال أنّ التاريخ كان يعيد نفسه في كلّ مرّة، لأنّ التاريخ الباكستاني الحديث اتصف على الدوام بمزيج من الديمقراطية الناقصة والإستقرار السياسي الغائب. ويكفي القول إنه، على امتداد نصف قرن من عمر التجربة الديمقراطية الباكستانية، لم يتمكن سوى رئيس وزراء واحد من إكمال فترة حكم تامّة بين دورتين انتخابيتين. وإذا لم يتدخل الجيش عبر إنقلاب عسكري مباشر، فإن رئيس الدولة كان يبادر إلى خلع رئيس الوزراء والدعوة إلى انتخابات جديدة. وفي كل مرّة كانت تتعالى الإتهامات والإتهامات المضادة حول التلاعب بالإنتخابات وعدم شرعيتها، وفي معظم الحالات كانت نسبة الإقبال على الإقتراع تجعل البرلمان المنتخب أبعد ما يكون عن تمثيل المجتمع. أكثر من ذلك، كان هزال صندوق الإقتراع يجعل البرلمان أشبه بهيئة صورية تعيّنها مراكز القوى الأساسية في البلاد (الجيش، المؤسسة الأمنية، النُخب الحزبية المحترفة، حفنة من رجال الأعمال والمافيات، ونحو ألف أسرة من «أشراف» الباكستان).

والصحافي الباكستاني نجم سيتي، رئيس تحرير أسبوعية «فرايدي تايمز» التي تصدر في لاهور، يتذكّر الشهر الطويل الذي قضاه تحت الإعتقال والإستجواب في ضيافة الإستخبارات الباكستانية، ثم يُطلق هذه العبارة الصاعقة، في التعليق على انقلاب مشرّف: «ليس هذا محاق الديمقراطية. لقد ماتت الديمقراطية من قبل». وبالفعل، كان الجنرال مشرف قد تعشّى برئيس الوزراء السابق نواز شريف بعد أن ظنّ الأخير أنه يستطيع تناول العسكر لقمة سائغة على مائدة الغداء. وتبيّن سريعاً أنّ الجيش منحاز إلى العشاء العسكري وليس إلى الغداء المدني، وأنّ المؤسسة الأمنية (هذه التي اعتمد عليها شريف في قمع الصحافة والأحزاب المعارضة والشارع العريض، وكانت بمثابة سيف مسلط على عنق المؤسسات المدنية)، ليست قادرة على تنفيذ مناورة مضادّة لهجوم الجيش.

إلى هذه الـ «باكستان» يصل الرئيس الأمريكي اليوم، داعياً إلى إغلاق خلايا الإرهاب، وكأنّ ما تصنّعه حكومة مشرّف من تلك الخلايا أقلّ مما تصنّعه سياسات الولايات المتحدة في أربع رياح الأرض. وعلى مبعدة امتار من «غوانتانامو الصغرى»، في تلك الـ «أفغانستان» الجائعة البائسة التائهة المخدّرة بالأفيون والجهالة، هبطت طائرة بوش. وأمّا في الهند فإنّ سيّد البيت الأبيض لم يجد مَن يصغي إليه سوى رهط الأقلية، حيوانات الهند الثريّة سجينة أقفاص الذهب كما في تعبير أروناداتي روي، وبالتالي كان بعيداً تماماً عن نبض الحد الحقيقي.

وكيف لا تكون هذه حال أمّ جولاته الآسيوية، إذا كان يهبط في سجن، ثم ينتقل إلى جوار حديقة حيوان، لينتهي في دكتاتورية عسكرتارية!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

محاولة امريكية فاشلة لاحداث فتنة طائفية

عوني القلمجي *

■ دعونا من الاتهامات المبطنة التي وجهها الطالباني والجعفري والحكيم الى «السنة» حول الاعتداء على مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، فكل الدلائل تشير الى ان السفير الامريكي زلماي خليل زاد هو الذي صمم هذه الجريمة وترك لمغاوير الداخلية تنفيذ المهمة. فشهود العيان من سكان سامراء اكدوا بان مجموعة من الغرباء قد دخلت الى المرقد بحماية القوات الامريكية التي انتشرت في شوارع المدينة ليلا وخرجت منها في اليوم التالي قبل حدوث الانفجار باقل من ساعة. ومثلما توفرت الادلة هنا فان الهدف من وراء هذه الجريمة بات واضحا وجليا. وهو احداث فتنة طائفية تنتهي الى تقسيم العراق كمخرج من الازمة التي يواجهها مشروع الاحتلال.. مايك وتني ذكر في مقالة مهمة حول الحادث والهدف من ورائه «ان مؤسسة راند اوصت بانه يجب استغلال انقسامات السنة والشيعة والعرب وغير العرب لتحقيق الاهداف السياسية الامريكية في العراق والعالم الاسلامي» ويضيف الكاتب «ان الاعتقاد بأن الهجوم كان من تدبير العمليات السرية الامريكية والاسرائيلية واسع الانتشار في كل انحاء المنطقة، اضافة الى انتشاره بين المحللين السياسيين اليساريين في امريكا». اما الصحافي «كورت نيمو» فانه يرى «ان التفجير هو وسيلة لتحقيق خطة موضحة في تقرير عوديد يعنون، حول ستراتيجية اسرائيل لـ «بلقنة المجتمعات والحضارة العربية والاسلامية». ويقول نميو «ان الخطة قد يكون نفذها اعضاء مخابرات امريكية او بريطانية او اسرائيلية او عملاؤهم العرب المزدوجون او مهاويس مجموعة العمليات الوقائية التابعة لرامسفيلد P2OG والمصممة لـ تحفيز ردود افعال ارهابية». ناهيك عن تقارير مماثلة قدمها ديفيد فيليب للمجلس الامريكي الاعلى للسياسات الخارجية والذي مولته مؤسسة ليند وهاري برادلي كما يقول بيبي اسكوبار. وكل ذلك تؤكد صحة الرأي بأن استراتيجية تقسيم العراق كانت تدور في المستويات العليا من الحكومة من بداية الاحتلال.

ليس غريبا اذن ان تقوم القوات الامريكية بتحطيم الدولة العراقية، وحل جيشها ومؤسساتها الامنية، وبناء مؤسسات بديلة على قاعدة المحاصصة الطائفية والاثنية وتثبيتها في قانون ادارة الدولة ولاحقا في الدستور الدائم. وضمن هذا السياق جدد عبد العزيز الحكيم مطالبته بفدرالية في الجنوب قبل فترة قصيرة من الاعتداء، وكان قبلها قد عقد اتفاقا بين عادل عبد المهدي وجلال الطالباني يقضي بموافقة الكرد على فدرالية في الجنوب مقابل ضم كركوك الى ما يسمى اقليم كردستان. لكن الاحتلال وجد صعوبة في تحقيق مطلب الحكيم جراء تمسك العراقيين بوحدة العراق وعروبته بل وتحريره من نير الاحتلال. فكان لابد والحالة هذه من القيام بهذا الاعتداء على امل اشعال فتنة بين الشيعة والسنة، ويعلن بعدها الكرد انفصالهم كما هدد البارزاني، ويعلن الحكيم عن اقامة اقليم الجنوب، ومن اجل تحقيق ذلك اختار الاحتلال واعوانه هدفهم بدقة وعناية. فمرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري يقع في مدينة سامراء ذات الغالبية السنية، في حين استبعد اختيار مراقد الائمة علي والحسين وموسى الكاظم لانها تقع في المدن التي غالبية سكانها من الشيعة، للايحاء بان من قام بهذا الفعل هم السنة لفتح الطريق امام ميليشيات غدر ومغاوير الداخلية لقتل الابرياء وهدم وحرق المساجد في مناطق متفرقة من العراق. لكن بوش وادارته فوجئوا عندما اخذت الفتنة والاعمال الغوغائية مكانها للتظاهرات والصلوات المشتركة بين الشيعة والسنة، ورفع شعارات التآخي والوحدة بين الطائفتين الكبيرتين ومنها «الشيعة والسنة اثنين مثل الحسن والحسين» ليقولوا للمحتل نحن مصرون على عدم الانجرار الى اي فتنة ومن اي نوع ،. وهذا الامر ليس غريبا فالتعددية في العراق كانت على الدوام مصدر قوة وابداع وليس مصدر للفرقة والاقتتال. ومن المفيد في هذا الصدد ان نذكر الادارة الامريكية والصهاينة والنظام الايراني بصفحات من التاريخ. فخلال اربعة قرون من تاريخ العراق وعلى وجه التحديد فترة خضوع العراق للامبراطورية العثمانية، كان السنة يحمون الشيعة من بطش الاتراك والشيعة يحمون السنة من بطش الصفويين اذا غزوا العراق، والاكثر من هذا ان الوحدة بين الطائفتين الكبيرتين تزداد متانة حين يتعرض الوطن للعدوان الخارجي، فبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية ووقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني عام 1917، توحد الشيعة والسنة في جبهة واحدة لمقاومة القوات الغازية، وتوجوا وحدتهم في ثورة العشرين وتكاتفت معهم عشائر الفرات وبالتنسيق مع سكان مدينة بغداد. ومع كل محاولة قام بها الاحتلال البريطاني لاثارة فتنة طائفية، كان الرد عليها اشتراك السنة والشيعة في الاحتفالات الدينية لكل منهما.

هل يجوز لنا ان نعتمد كثيرا على تاريخ وحدة مجتمعنا العراقي ومن ان التعددية في بلادنا ستظل مصدر قوة وابداع؟ ام ان هذه التعددية قد تنقلب شرا مستطيرا في ظل الاحتلال؟ وهل سيطوي الامريكيون ملف تقسيم العراق وعدم التفكير في القيام بمحاولات اخرى من هذا القبيل قد لا ينجح العراقيون في السيطرة عليها هذه المرة؟

من السذاجة الاجابة على هذه التسؤلات المشروعة وفق قناعات ثابتة او الميل الى أحكام مسبقة، بمعنى اخر الاجابة بنعم أو لا، فهذا نوع من الهروب الى الامام وتخلي عن المسؤولية الوطنية، لاننا نخوض حربا مع اقوى قوة عاتية في العالم ومدعومة من جهات عدة بدءا بالصهيونية العالمية ومرورا بدول الجوار وانتهاء بالعملاء المحليين من احزاب وتجمعات سياسية ودينية، ولذلك يتوجب علينا ان نشخص ما حدث ونحتاط للمستقبل الملىء بالالغام الموقوتة لكي نجنب عراقنا الجريح تلك المخاطر ونساعد على تحرير بلدنا من الاحتلال البغيض. وفي هذا الصدد علينا ان لا نضخم ماحدث ولا نستهين به أو نهمله. ما حدث هو ليست حربا طائفية او حتى فتنة طائفية بالمعنى الكامل للكلمة، فحرب الطوائف تقوم عادة بين طائفة بمجموعها وطائفة اخرى بمجموعها الى ان تنتهي بانتصار احداها على الاخرى او تنتهي لان تأخذ كل طائفة «حصة» من الوطن، وتقيم نظامها الخاص بها وتكون الدولة مجرد غطاء قانوني لا حول لها ولا قوة. وقد اثبتت الوقائع خلال الايام الماضية صحة ما نقول، فلقد شهدت مناطق واحياء متفرقة من العراق دوريات مشتركة من السنة والشيعة لحماية المساجد والحسينيات تحسبا من هجمات جديدة لقوات بدر ومغاوير الداخلية، في حين جرت حملة تبرعات قام بها الشيعة لمساعدة العوائل السنية التي تضررت من هذه الاحداث المؤلمة، ناهيك عن اشتراك الشباب من الشيعة والسنة في اداء الصلاة في الجوامع والحسينيات، وهذا يعيد الى الاذهان ما قام به اهالي الاعظمية وهم في الغالبية من السنة بمساعدة المنكوبين في حادث جسر الائمة، وبناء على ذلك يمكن القول بان ما حدث هو وجه اخر من وجوه الحرب الدائرة بين قوات الاحتلال وبين المقاومة الوطنية العراقية. فقوات بدر او مغاوير الداخلية الذين قاموا بهدم وحرق المساجد وقتل الابرياء، انما قاموا به خدمة لاغراض الاحتلال التي اشرنا اليها وليس دفاعا عن مقدسات الشيعة التي هي اصلا مقدسات المسلمين جميعا، هؤلاء لا ينتمون قطعا الى المذهب الشيعي سوى بالاسم، بل ان بعض التقارير تشير الى انهم ليسوا عراقيين اصلا. ولو كان الامر غير ذلك، فلماذا لم تنتقم او حتى تدافع هذه الجهات عن حرمة مرقد الامام علي بن ابي طالب حين هاجمته القوات الامريكية؟ ولماذا لم يفت السيستاني ومحمد سعيد الحكيم واسحق فياض وبشير النجفي بالاحتجاج السلمي ضد القوات الامريكية كما افتوا مجتمعين بالاحتجاج على تفجير مرقد الامامين في سامراء؟ فهل احفاد الامام علي أعلى مقاما من الامام علي نفسه الذي كرم الله وجهه؟

لا يساورنا ادنى شك بان بوش وادارته يواجهون مأزقا خانقا جراء فشل قوات الاحتلال بانهاء المقاومة او حتى الحد من تصاعد عملياتها المسلحة، وان العملية السياسية التي راهنوا عليها كثيرا وعملوا المستحيل من اجل بعث الروح فيها، تواجه الموت ان هي لم تمت اصلا، وان ما قيل بشأن تشكيل حكومة وطنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية اصبحت من النكات التي يتندر بها العراقيون بعد ان شاهدوا على شاشات التلفزة العراك الدائم على المناصب بين امراء الميليشات المسلحة، بل ان السفير العتيد زلماي زاد قد فضح كذبته بنفسه حول رفض الادارة الامريكية نزع الطائفية عن الحكومة المنتظرة حين، زار الحكيم في مقره وابلغه بان ادارته لا تمانع باستلام مرشحيه اي وزارة بما فيها وزارة الداخلية والدفاع والامن القومي، وعلى ضوء حقيقة المأزق الامريكي سيطور السفير أداءه في هذا المجال ويبتكر اساليب اخرى، قد تجبر الطائفة السنية هذه المرة على الدفاع عن نفسها وعن ممتلكاتها وحرماتها، الامر الذي سيشجع القادة الاكراد على الانفصال كما وعد مسعود البارزاني ويشجع بالمقابل عبد العزيز الحكيم على اعلان اقليم الجنوب. اذ لم يبق امام بوش وادارته لتجنب الهزيمة سوى استخدام هذا السلاح، ومن دونه حسب رأي الادارة الامريكية سينتهي مشروع الاحتلال الى هزيمة منكرة.

في الوقت الذي يبدو فيه الصراع بين المقاومة الوطنية العراقية وقوات الاحتلال معقدا بما فيه الكفاية، يبدو واضحا وجليا ايضا الطريق الذي تسير عليه المقاومة لتحرير العراق، فعلى الرغم من كل ما حدث فان هذه المقاومة الباسلة مستمرة في عملها وعلى جميع الجبهات العسكرية والسياسية والتنظيمية، وهذا ما شاهدناه على ارض الواقع. فمن جهة نزلت قوات المقاومة الى الشوارع